



www.eaford.org

الإخلال بميزان العدالة أدى إلى اختلال كل الموازين الأخرى

إعادة التوازن إلى مجلس الأمن

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس

في هذا الاجتماع الذي نتحدث فيه عن حقوق الإنسان سواء كان هذا الإنسان شرقيا أو غربيا، شماليا أو جنوبيا، وأيما كان عرقه أو لونه أو عقيدته، وبحضور عشرات المنظمات غير الحكومية، وبمشاركة مندوبي جميع دول العالم تقريبا.

يهم منظمنا يا سيدي الرئيس أن تطرح في هذا الاجتماع العظيم المبدأ الأساسي لحقوق الإنسان وهو أن تعامل المجموعات البشرية أينما كان موقعها في خريطة العالم على أساس العدل والإنصاف. وميزان العدالة في رأينا لا يمكن أن يتغير سواء وضع هذا الميزان في الشرق أو في الغرب، في الشمال أو في الجنوب، فهو الميزان ذاته أينما كان موقعه أو الناس الذين يستعملونه أو يستعمل عليهم.

فإذا جاءت جهة ما وعبثت بهذا الميزان الدقيق مستندة إلى قوتها ومصالحها الأنانية التي تملئها الغطرسة والقوة فإن الذي يترتب عن ذلك ليس إخلالا بميزان العدالة فقط بل ان جميع الموازين الأخرى الاجتماعية والخلقية والاقتصادية سوف يصيبها الخلل والاهتزاز، مما يمكن أن ينتج عنه أوخم العواقب، أقلها العنف والإرهاب والحروب وما سوف يجره كل ذلك على البشرية من كوارث ومآسي.

سيدي الرئيس

ان المجموعات البشرية التي قاست آلام وكوارث الحروب التي اندلعت في النصف الأول من القرن الماضي، قد وفقت إلى إيجاد الهيئة التي خولت إمساك ميزان العدالة فيما يحدث من صراعات دولية قد تترتب عنها

أخطار من الممكن أن تصيب البشرية جمعاء، وقد استطاعت هذه الهيئة، ونقصد بها مجلس الأمن، أن تصل إلى تسوية الكثير من الصراعات وإيقاف أخطارها وما يمكن أن تجره على البشرية من مآسي وآلام.

ولكن إن الذي شاهدناه ونشاهد في هذه السنوات الأخيرة، أن مجلس الأمن قد وقع تحت هيمنة الفيتو الأمريكي بكل ما يحمله من جموح وغطرسة وتجاهلا لمعاني العدل والإنصاف، الأمر الذي أدى إلى اختلال هذا الميزان وبالتالي اختلال كل الموازين الأخرى ومن ثم إلى الكراهية والعنف والإرهاب وما تجره من حروب وكوارث.

سيدي الرئيس

ان مجلس الأمن الذي خول الإمساك بميزان العدالة والإنصاف في هذه الصراعات التي لا يمكن ان ينجو منها البشر، يصدر قراراته بالأغلبية العادية أي ثمانية مقابل سبعة إلا إذا كان هناك فيتو من أحد الدول الخمسة التي خولت هذا الحق. وكان من الممكن أن يكون هذا الفيتو مقبولا عندما تكون الأغلبية في القرار المراد إصداره أغلبية بسيطة، ولكن عندما يكون هناك إجماع لإصدار القرار ويوقفه الفيتو كما حصل من الفيتو الأمريكي المرات العديدة فإن ذلك يوحى بأن هناك اهتزاز في ميزان العدالة يجب إصلاحه وإلا اختلت جميع الموازين وما يمكن أن يترتب عنها.

سيدي الرئيس

كل المهتمين بمصير هذا الكوكب يشعرون أن السياسة الأمريكية صارت تكيل بمكيالين خصوصا فيما يتعلق بالمنطقة الحساسة التي هي مهد الحضارات والأديان ومصدر التاريخ الإنساني، التي يحاولون إخفاء حقيقتها العربية ويسمونها زورا منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما يمكن أن يندر بأخطر العواقب بالنسبة لمستقبل البشرية، ونحن نعتقد أن ليس هناك من حل لمجابهة هذه الأخطار التي تسببها السياسة الأمريكية الهوجاء المتغطرسة إلا بإعادة التوازن إلى مجلس الأمن وذلك بإحالة الفيتو الذي يعترض إجماع مجلس الأمن إلى هيئة قضائية هي محكمة العدل الدولية لتقرر صحة مبررات هذا الفيتو فتقره، أو عدم صحة هذه المبررات فيعتبر الفيتو كان لم يكن واعتبار القرار قائما.

ان هذا الموضوع يحتاج إلى وقفة حاسمة وقوية خصوصا من المنظمات غير الحكومية التي تمثل بحق ضمير المجتمع البشري والرأي العام العالمي، وإننا نستصرخ هذه المنظمات أن تقف معنا في هذا السبيل.

ان حضرات الخبراء المتواجدين معنا في هذا الاجتماع في استطاعتهم تحديد الصيغة المناسبة لهذه الفكرة حتى يصدر بها توصية أو قرار من هذا الاجتماع.

شكرا سيدي الرئيس .

عبدالله مصطفى شرف الدين
رئيس المنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ايفورد)

مارس 2001